



Ref .

الرقم: ٧٧
التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٢٢

الى / الامانة العامة لمجلس الوزراء – مكتب الامين العام

م/ تقرير ايفاد

تحية طيبة ...

اشارة الى كتابكم المرقم ٣٣٠٣٨ في ٢٠١٧/٩/٢٠، غادرنا الى جنيف لحضور اجتماعات الدورة الثالثة والثمانين لمجلس ادارة لجنة التعويضات التي عقدت هناك يوم ٢٠١٧/١٠/٣، وقد عقد وفد لجنة الخبراء يوم ٢٠١٧/١٠/٢، على هامش الدورة، اجتماعا مع الامانة العامة للجنة المذكورة بحضور ممثل العراق الدائم لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف د. مؤيد صالح والسيدان مستشاري وزير الخارجية د. محمد الحاج حمود والاستاذ قيس العامري، وكذلك الاستاذ يحيى العبيدي المسؤول عن ملف التعويضات في البعثة، وقدم رئيس لجنة الخبراء، خلال الاجتماع، مستجدات عن الوضع الحالي في العراق والحرب ضد الارهاب والانتصارات التي تحققتها القوات المسلحة العراقية، واثار تلك الحرب على الاقتصاد العراقي، وكذلك اثر عدم وجود ايرادات من صادرات نفط اقليم كردستان ونفط كركوك، واعتماد العراق على نفط الجنوب فقط، رغم تحسن اسعار النفط العالمية بشكل طفيف، الا ان حاجة العراق للاموال اكبر بكثير من تلك الايرادات، للحرب واعادة الاعمار في المناطق المحررة لاعادة المهجرين الى مدنهم وبناء ما دمرته تلك الحرب، وان تقديم الخدمات في المناطق التي لم تدمرها الحرب قد تأثر بشكل كبير، وبين رئيس لجنة الخبراء ان هناك مؤتمر لدعم اعادة اعمار العراق للمانحين سيعقد في الكويت في بداية العام القادم، وجرى خلال الاجتماع مناقشة موضوع انهاء ملف التعويضات وكيفية تسديد المبلغ المتبقي منها وتحويله الى ملف ثنائي والمفاوضات بين الجانبين العراقي والكويتي والنتائج التي تم التوصل اليها، ثم جرى مناقشة البيانات المالية للجنة التعويضات للسنة المنتهية ٣١ كانون الاول ٢٠١٦، حيث بلغ مجموع نفقات اللجنة ١٣٣٣٠٠٠ دولار منها ٨٦٦٠٠٠ دولار للعاملين، وبلغ المبلغ المدور من الحساب الاصل اذي يغذي نفقات الامانة العامة للجنة مبلغ (٨٩٩٧٠٠٠) دولار، ولم يرد في تقرير مراقبي الحسابات ملاحظات سلبية او تحفظات، وقام المسؤول المالي بتوضيح كافة الاستفسارات التي طرحت خلال المناقشة.

حضر وفد لجنة الخبراء يوم ٢٠١٧/١٠/٣ الاجتماع العام للدورة الثالثة والثمانين لمجلس ادارة لجنة التعويضات مع وفد جمهورية العراق المكون من مستشاري وزير الخارجية د. محمد الحاج حمود والاستاذ قيس العامري وممثل العراق الدائم لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف د. مؤيد صالح والاستاذ يحيى العبيدي المسؤول عن ملف التعويضات في البعثة، في بداية الاجتماع القى ممثلوا الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن كلماتهم معربين عن تهمينهم لحضور وفد العراق وبالذات لجنة الخبراء الماليين استمرار تواصل لجنة الخبراء مع لجنة التعويضات، بعدها القى ممثل العراق الدائم لدى الامم المتحدة كلمته، تلاه رئيس لجنة الخبراء الماليين (نسخهما طيا)، وقد شرح فيها الوضع الحالي في العراق وانتصارات الجيش في حربه ضد الارهاب واحتياجاته للحرب



واعادة الاعمار، وكرر تأييده لطلب حكومة العراق بتسليم ارشيف لجنة التعويضات الى العراق كونه حق مشروع، القى بعدها وفد دولة الكويت كلمته.
في ختام اجتماعات الدورة تبنى مجلس ادارة لجنة التعويضات القرار (٢٧٥) لسنة ٢٠١٧ (نسخته طيا) والذي ينص على ما يلي:

١. يقرر ان يعقد دورة خاصة في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٧ ليسمح لحكومتى العراق والكويت بالحصول على وقت اضافي اعتبارا من تاريخ هذا القرار للتعاون على خيارات لتقديمها الى مجلس الادارة.

٢. يدعو حكومتى العراق والكويت ان يقدمتا الخيارات الى مجلس الادارة لدراستها بحلول ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٧ والتي يجب ان تضمن ان تكون الدفعة النهائية من التعويض الممنوح المعلق بحلول نهاية ٢٠٢١ بما في ذلك، ومن بين امور اخرى، وجهات نظرهما حول نسبة محددة مناسبة او نسبة تتزايد سنويا من ايرادات جميع مبيعات تصدير النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي ومن قيمة المدفوعات العينية للنفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي التي تمنح لمجهزي الخدمة في صندوق التعويضات ابتداءا من ١ كانون الثاني ٢٠١٨.

٣. يشير الى انه في غياب تقديم خيارات من قبل حكومتى العراق والكويت تسمح بإنهاء تفويض اللجنة في الامد القريب، سوف لن يكون للمجلس خيار سوى ان يحدد في الجلسة الخاصة الخيار الذي ينهي في الوقت المناسب تفويض اللجنة من بين الخيارات، معترفا بالتحديات الموازناتية التي يستمر العراق بمواجهتها.

٤. يقرر ايضا ان يبقي المجلس هذه المسألة تحت النظر.

عقد وفد العراق الى اجتماعات الدورة الثالثة والثمانين لمجلس ادارة لجنة التعويضات اجتماعا مع وفد الكويت في الساعة العاشرة صباحا من يوم ٢٠١٧/١٠/٤ في مقر البعثة الكويتية لمناقشة قرار مجلس ادارة لجنة التعويضات المذكور اعلاه وجرى تحديد آلية لعمل الجانبين وضرورة تقديم رسالة مشتركة الى مجلس ادارة لجنة التعويضات، وكان توجه الوفد العراقي الاساس هو التوجه لحل الموضوع ثنائيا خارج نطاق ولاية مجلس الادارة او مجلس الامن. اما فيما يتعلق بموضوع الارشيف فقد تم استلام رسالة من الامانة العامة تؤكد فيها موقف مجلس ادارة لجنة التعويضات السابق بهذا الشأن (نسختها طيا).

للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير

د. عبد الباسط تركي سعيد
رئيس اللجنة

٢٠١٧/١٠/٢٢



كلمة وفد جمهورية العراق
إلى إجتماعات الدورة (83) لمجلس إدارة
لجنة الأمم المتحدة للتعويضات
جنيف 3 تشرين الاول 2017

السيد رئيس مجلس الادارة المحترم
السادة اعضاء مجلس الادارة المحترمون

السادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لنا الترحيب بالحضور الكرام ويسرنا المشاركة في الدورة الثالثة والثمانين
لمجلس ادارة لجنة الامم المتحدة للتعويضات، وذلك استمرارا للتعاون الفعال والمثمر
بين العراق ومجلسكم الموقر..

السيد الرئيس،،،

العراق مستمر في حربه ضد الارهاب في معارك وطنية مصيرية لاجتثاث
تنظيم داعش الارهابي، معركة يخوضها جميع العراقيين لتخليص العراق من خطر
الارهاب المتمثل بهذا التنظيم الارهابي والتي تساهم ايضا بحماية جميع دول العالم
من هذا الخطر، محققا انتصارات استثنائية ومتوالية في تحرير الاراضي العراقية
من دنس الارهاب، اخرها الانتصار الكبير والمهم الذي تحقق في الموصل بجهود
قواتنا الامنية بكافة تشكيلاتها وبدعم استشاري وجوي من قوات التحالف الدولي،
ترافقها جهود متميزة شهد لها المجتمع الدولي في حماية المدنيين.

ان عامل الارهاب ومكافحته فرض تحديات كثيرة وكبيرة مع تزايد الابعاء
العسكرية والامنية لتحرير المدن العراقية من الارهاب والكلف المادية الكبيرة
المتربة عليها خصوصا في ضوء استمرار المعارك ضد داعش، كذلك التحديات
التي تفرضها مرحلة ما بعد داعش ولاسيما المالية منها نتيجة انخفاض اسعار النفط
العالمية والمتمثلة بتكلفة برامج اعادة المواطنين الذين هجرتهم داعش الى مدنها
المحررة وبرامج اعادة الاستقرار والخدمات، وكلفة الازمة الانسانية التي تسبب بها

داعش من انفاق اموال كبيرة على توفير المساعدات الانسانية والخدمات الطبية والمواد الغذائية وتكاليف إعادة إعمار المناطق المحررة وتنظيفها من الالغام التي زرعها تنظيم داعش الارهابي من اجل ضمان عودة امنة للسكان والتي تمثل عبأً اضافيا على الحكومة العراقية.

لذلك، وبناءً على ماتقدم من ظروفٍ إستثنائية، وبالإشارة إلى قرارات مجلس الإدارة المرقمة 272 (2014) و 273 (2015) واخرها القرار 274 (2016)، يثمن العراق الاستمرار بتمديد تعليق إستقطاع نسبة 5% لصالح صندوق التعويضات من قيمة صادرات العراق من النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي وماتوصف "بالمدفوعات العينية" من النفط الخام حتى سنة 2018، والذي كان لموقف دولة الكويت الشقيقة مشكورة الدور الفعال فيها وفي مساندتها للعراق وتفهمها للظروف الاستثنائية التي يمر بها.

السيد الرئيس،،،

السادة أعضاء مجلس الإدارة،،،،

اشارة الى اجتماعات الدورة الـ 82 لمجلس ادارة لجنة الامم المتحدة للتعويضات التي عقدت في جنيف بتاريخ 24 نيسان 2017 والبيان الصادر عنها الذي رحب بالتأكيدات التي استلمها من كل من العراق والكويت بعقد اجتماعات ثنائية لمناقشة الخيارات المستقبلية لضمان اتمام ولاية اللجنة في الوقت المحدد، عقد الوفدان جلسات مفاوضات حول هذا الغرض في كل من جنيف وبغداد والتي رحب مجلسكم الموقر باستمرار عقدها وشجع الى التوصل للاتفاق بشأنها وفق جداول زمنية محددة وايجاد صيغة مقبولة لكلا الطرفين من اجل تسديد المبلغ المتبقي.

وبهذا الصدد وقبل انعقاد مجلسكم الموقر وجهت جمهورية العراق ودولة الكويت رسالة مشتركة حملت في مضمونها "ان جمهوية العراق ودولة الكويت بصدد

التفاوض لوضع الخيارات التي تصب في حلول متفق عليها بين البلدين بشأن المتبقي من التعويضات، وحملت ايضا مقترح تأجيل البت بالموضوع لمدة شهرين على الاقل من تأريخ الدورة الثالثة والثمانين لمجلسكم الموقر، والتي نأمل الموافقة عليه في جلسة اليوم. وذلك سعيا من العراق على انتهاء هذا الملف بشكل ثنائي بين البلدين وايجاد خيارات تضمن الاستمرار بتنفيذ الالتزامات ودفع مبلغ التعويضات المتبقية لصالح الكويت.

السيد الرئيس،،

السادة أعضاء مجلس الإدارة،،،،

تزامنا مع الرسالة التي وجهها وزير خارجية جمهورية العراق السيد "ابراهيم الاشيقر الجعفري" والمؤرخة في الاول من آب 2017 الى كل من رئيس مجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة، بشأن المطالبة بنسخة من الارشيف الكامل للجنة التعويضات، نعيد تأكيدنا لما طرح في الدورات السابقة حول موضوع ارشيف لجنة الامم المتحدة للتعويضات والذي يمثل احد اهم الاولويات والشواغل لدينا وهو حق ثابت للعراق وفقاً لقواعد إجراءات المطالبات بالإطلاع على كافة وثائق لجنة التعويضات سيما وأنه المعني الرئيسي بكل تفاصيل عملها والمتحمل لكل أعبائها، ويكرر طلبه بالحصول على نسخة من كامل الأرشيف المذكور وبالأخص ما تعلق بالمطالبات الفردية وفقاً لمبدأ الشفافية، وليتسنى للعراق ضمان عدم تكرار طلبات التعويض التي تقدم من قبل الاشخاص والمؤسسات، لذلك فإن الإستجابة لمطلبنا أعلاه سيمثل إستجابة من قبل الأمم المتحدة، متمثلةً بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات، لالتزاماتها الدولية وبما يخدم الدول الأعضاء فيها ويعزز اليات التعاون الدولي وغاياته تحقيقاً لمقاصد الأمم المتحدة واهدافها، مذكرا بحججه القانونية لتلبية طلبنا اعلاه.

ونعيد التذكير ايضاً بمقترحنا السابق بإبرام مذكرة تفاهم بين جمهورية العراق ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات مازال قائماً والذي يمكن ان يكون حلاً لمعالجة هذه المسألة من خلال ما يمكن أن يتفق الطرفان على إدراجه في تلك المذكرة المقترحة من تعهدات قانونية وسياسية والحفاظ على سرية الوثائق والتعامل معها كجزء من الأرشفة الوطني العراقي، ذلك فضلاً عن ترحيب العراق بالإجتماع الذي عقد بين الخبراء القانونيين المعنيين من العراق وممثلي مجلس إدارة لجنة التعويضات للعمل على إيجاد آلية لحسم هذا الموضوع بذات الإتجاه خلال هذا العام. وعليه فإن وفد بلادي يتطلع إلى خطوة ملموسة من مجلسكم الموقر في هذا المجال.

ونغتتم هذه المناسبة للتأكيد على ان العراق مستمر بمتابعة الملف البيئي عن كثب من قبل الجهات والوزارات المعنية، سعياً منه للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة منه، مع تأكيدنا على ضرورة تقديم الدول المعنية لتقاريرها عن التقدم المحرز في هذا المجال في إدارتها لمكونات البرنامج أعلاه.

السيد الرئيس ،،،

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمون،،،،

ختاماً نتقدم بخالص الشكر والتقدير لمجلسكم الموقر، وأسمحوا لي بإحالة الكلمة إلى الدكتور عبد الباسط تركي سعيد رئيس لجنة الخبراء الماليين (COFE).

السادة رئيس واعضاء مجلس إدارة لجنة التعويضات المحترمين

الأمانة العامة للجنة

السادة الحضور

أسعدتم صباحا

نتقدم ابتداءا بالشكر الجزيل لمجلسكم الموقر وأمانته العامة لتوجيه الدعوة لنا لحضور اجتماع الدورة الثالثة والثمانين للمجلس، ويحدونا الحرص دائما على تلبية هذه الدعوة الكريمة آمليين أن يسهم حضورنا ومناقشاتنا مع الأمانة العامة في تقديم ما يعين على انهاء ملف التعويضات بما يضمن حقوق الجميع ومصلحة العراق.

لا اود تكرار ما اشار اليه سعادة ممثل العراق الدائم من استمرار الانتصارات الحاسمة على قوى الإرهاب في العراق والتي توجت بتحرير الموصل ولا زالت تستكمل بتحرير باقي المدن العراقية، واذا كان من المتوقع انهاء هذا الوجود العسكري خلال العام الحالي، فأن ما تركه من آثار وتبعات اجتماعية واقتصادية تجعل المشهد العراقي اكثر تعقيدا سيما مع تذبذب اسعار النفط خارج التوقعات المتفائلة للنصف الثاني من عام 2017، واذا كان المواطنون قد تفهموا تأجيل تقديم الخدمات الاساسية لهم بسبب مواجهة الارهاب والحرب عليه، فأن متطلبات ما بعد الحرب للمناطق المتضررة وباقي المحافظات يوجب التزامات مالية اضافية تفوق بالضرورة كلف القتال العسكري ذاته. ومع ان العراق ينسق بشكل ثنائي مع الاشقاء الكويتيين لاقامة مؤتمر داعم لإعادة الإعمار في العراق، يتوقع عقده مبدئيا في مطلع العام القادم، إلا أن اكثر المتفائلين لا يتوقع ان يقل عجز الموازنة الفعلي لعام 2018 عن 30% مع انها اعدت لتلبية ادامة جهاز الدولة وتقديم الخدمات الامنية والاساسية فقط.

اردت في هذا العرض ان اؤكد ان ما تم مناقشته يوم امس مع الأمانة العامة للجنة من ان الوضع الاقتصادي في العراق واقدرات المالية بحاجة اكثر من اي وقت مضى لدعم كل القوى الحريصة على استمرار الاستقرار والقضاء على قوى الارهاب وتأمين حياة كريمة لاهلنا شعبي، بالإضافة الى ما شهدته الاجتماع من مناقشة لتقرير التدقيق السنوي للبيانات المالية لعام 2016 للجنة.

ولقد كان للاجتماعات الثنائية مع الاخوة المعنيين من دولة الكويت سواء تلك التي عقدت في جنيف او في بغداد او الكويت دورها في مناقشات تفصيلية تناولت موضوع سداد المبلغ المتبقي من أصل مبالغ التعويضات. ونأمل أن تكون الفترة المقترحة تأجيل صدور قرار من مجلس

الادارة بشأن هذا المبلغ كافية لإيجاد آلية جديدة تدار من قبل البلدين لتأمين سداده وبما يضمن حقوق كل الاطراف ولا يدفع الوضع الاقتصادي العراقي لمزيد من الازمات والتحديات.

ونعتقد ان دور مجلسكم الموقر سيكون دائما لإنهاء ملف التعويضات بهذا الاتجاه، وفي هذه المناسبة نؤكد استمرار لجنة الخبراء الماليين في تدقيق الحساب البديل لصندوق تنمية العراق (DFI) والمعني بأستلام مبالغ الصادرات النفطية وقدمت لنا شركة التدقيق الدولية KPMG المسودة النهائية لنتائج تدقيق هذا الحساب لعام 2016 ومن المتوقع نشرها على الموقع الالكتروني للجنة قبل نهاية هذا العام. اما بشأن عام 2017 فقد جرى توجيه دعوات الى شركات تدقيق دولية لبيان استعدادها لتدقيق الحساب المذكور لعام 2017 واعداد مراجعة لكافة حسابات الأعوام 2003 – 2017 واهم الملاحظات بشأنها.

وفي ذات الوقت فإن استمرار مطالبة العراق بحيازة ارشيف التعويضات الفردية يعد حقا مشروعاً نأمل ان يتم تفعيله في قادم الايام من خلال لقاءات الاطراف المعنية في الامم المتحدة مع ممثلية العراق الدائمة والخبراء القانونيين للوصول إلى صيغة تطمئن مجلسكم الموقر حول الحفاظ على السرية وتضمن للعراق حقوقه.

وتقبلوا فائق التقدير

عبد الباسط تركي سعيد

رئيس لجنة الخبراء (COFE)